قلنديا وما بعد الأونروا

تفكيك الوجود الأممي وقضية اللاجئين في القدس قبيل الانتخابات الإسرائيلية ٢٠٢٦م

د/محمد أحمد صالح

في ٢٥ أغسطس ٢٠٢٦م، اقتحمت قوات إسرائيلية مركز التدريب المهني التابع لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا" في منطقة كفر عقب/قلنديا شمال القدس الشرقية، وأخلت العاملين فيه ومنعتهم من العودة إليه، فيما شارك وزير الأمن القومي الإسرائيلي إيتمار بن جفير في العملية ميدانيًا، وأعلن رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو لاحقًا أنه أمر بإخلاء المجمع، متعهدًا باستخدام "كل الوسائل" لمواجهة الأونروا.

غير أن أهمية الحدث لا تكمن في السيطرة على منشأة واحدة فحسب. فالمركز كان، وفق الأمم المتحدة، منشأة أممية تتمتع بالحصانة، وكان يمثل آخر منشأة تشغيلية للأونروا في القدس الشرقية المحتلة بعد إغلاق مقر الوكالة في الشيخ جراح ومدارسها وعياداتها في المدينة.

وبذلك يمكن النظر إلى اقتحام قلنديا باعتباره حلقة متقدمة في مسار أوسع: إخراج الأونروا تدريجيًا من القدس، ثم تقليص قدرتها على أداء وظائفها في الأراضي الفلسطينية، ثم محاولة فصل قضية اللاجئين الفلسطينيين عن البنية المؤسسية الدولية التي أبقت هذه القضية حاضرة سياسيًا وقانونيًا منذ عام ١٩٤٩م.

وتزداد أهمية هذه الخطوة بسبب توقيتها. فإسرائيل تدخل مرحلة انتخابية شديدة الاستقطاب، مع اقتراب انتخابات الكنيست المقررة في ٢٧ أكتوبر ٢٠٢٦م، في وقت يواجه فيه نتنياهو منافسة حقيقية وضغوطًا داخل معسكر اليمين نفسه، فيما تظهر استطلاعات وتحليلات انتخابية تراجعًا في قوة الليكود والائتلاف مقارنة بوزنهما الحالي.

وعليه، فإن السؤال الاستراتيجي ليس فقط: لماذا اقتحمت إسرائيل مركز الأونروا في قلنديا؟ بل: لماذا اختارت الحكومة الإسرائيلية الآن، وقبل الانتخابات مباشرة، أن تجعل من إنهاء وجود الأونروا في القدس قضية سيادية وأمنية وانتخابية في آن واحد؟

ماذا حدث في قلنديا؟

كان مركز قلنديا للتدريب المهني أحد أهم مرافق الأونروا في القدس الشرقية، ووفق مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، فإن الاستيلاء الإسرائيلي عليه يحرم بصورة مباشرة نحو 340 شابًا من اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية من حقهم في التعليم والتدريب، مع احتمال تأثر آلاف آخرين مستقبلًا. وكانت الأونروا قد أعلنت في وقت سابق من أغسطس أن القوات الإسرائيلية داهمت المركز خمس مرات منذ بداية عام ٢٠٢٦م، وأنه أصبح آخر منشأة تشغيلية للوكالة في القدس الشرقية.

وفي العملية الأخيرة، أغلقت القوات الإسرائيلية نقاط وطرقًا في محيط قلنديا، وانتشرت في المنطقة، وأخرجت موظفي الأونروا من المنشأة وأبلغتهم بعدم العودة. وشارك بن جفير شخصيا في العملية، معلنًا أن السلطات بدأت "عملية لإخلاء المبنى"، ومؤكدًا أنه "لا مكان للوكالة في القدس وإسرائيل". أما نتنياهو، فقد انتقل من مستوى التصريحات السياسية إلى تبني العملية بصورة مباشرة، إذ أعلن أنه أمر بإخلاء المركز، وربط ذلك بسياسة حكومته الأوسع تجاه الأونروا.

وهنا تظهر نقطة شديدة الأهمية: بن غفير لم يتصرف وحده. فالعملية لم تكن مجرد مبادرة وزير يميني متطرف يحاول تسجيل نقطة سياسية داخل حكومته؛ إذ إن نتنياهو تبنى القرار وأعطاه غطاءً سياسيًا رسميًا. وهذا يحول الحدث من مبادرة يمينية متطرفة إلى سياسة حكومية إسرائيلية معلنة.

لماذا قلنديا تحديدًا؟

قد يبدو للوهلة الأولى أن مركز التدريب مجرد منشأة تعليمية ومهنية، لكن موقعه ووظيفته يجعلان منه أكثر أهمية. فقلنديا ليست مجرد منطقة جغرافية تقع شمال القدس؛ بل ترتبط بثلاثة ملفات متداخلة: القدس

الشرقية، ومخيم للاجئين الفلسطينيين، والوجود المؤسسي للأونروا. وهذه العناصر الثلاثة تجعل المكان ذا قيمة رمزية وسياسية استثنائية. فالأونروا في القدس لا تقدم خدمات اجتماعية فقط؛ وجودها نفسه يمثل اعترافًا عمليًا باستمرار وجود مجتمع اللاجئين الفلسطينيين بوصفه جماعة ذات احتياجات وحقوق مرتبطة بوضع اللجوء. من هنا فإن استهداف منشآتها في القدس يحمل معنى يتجاوز التعليم والصحة والإغاثة. إنه يستهدف الوجود المؤسسي لقضية اللاجئين نفسها.

الأونروا ليست مجرد منظمة إغاثية

لفهم الموقف الإسرائيلي من الأونروا، ينبغي التوقف عند طبيعة الوكالة. أنشئت الأونروا بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٤٩م، في أعقاب حرب فلسطين عام ١٩٤٨م وما نتج عنها من تهجير واسع للفلسطينيين. وبمرور العقود، أصبحت الوكالة واحدة من أهم المؤسسات الدولية التي تتعامل مباشرة مع الفلسطينيين اللاجئين. وتقدم خدمات تشمل التعليم، والرعاية الصحية، والإغاثة والحماية الاجتماعية، والتدريب المهني، والخدمات في مخيمات اللاجئين، والمساعدة الإنسانية في غزة والضفة الغربية والأردن ولبنان وسوريا. لكن أهميتها السياسية بالنسبة للفلسطينيين تتجاوز الخدمات.

فوجود الأونروا يعني أن قضية اللاجئين ما زالت قضية دولية قائمة بذاتها، وليست مجرد قضية اجتماعية داخلية يمكن دمجها تدريجيًا في المجتمعات المضيفة أو إنهاؤها سياسيًا. ولهذا تحديدًا أصبحت الوكالة هدفًا مركزيًا في الصراع الإسرائيلي حول تعريف "اليوم التالي" للقضية الفلسطينية.

إسرائيل تعتبر الأونروا مشكلة سياسية

ينبغي هنا التمييز بين المبررات الإسرائيلية المعلنة وبين القراءة الاستراتيجية. إسرائيل تتهم الأونروا منذ سنوات بأنها أصبحت مرتبطة بصورة أو بأخرى بحركة حماس، وتوجه إليها اتهامات تتعلق بالتعليم والخطاب السياسي واستخدام بعض منشآتها خلال الحرب. وبعد هجوم ٧ أكتوبر ٢٠٢٣م، تصاعدت الحملة الإسرائيلية على الوكالة بشدة.

وفي أكتوبر ٢٠٢٤م أقر الكنيست تشريعات تستهدف عمل الأونروا في إسرائيل والقدس، وأدت الإجراءات اللاحقة إلى إغلاق مقر الوكالة في الشيخ جراح ومدارس ومرافق صحية تابعة لها في القدس الشرقية. لكن إسرائيل لا تتعامل مع الأونروا باعتبارها مجرد منظمة متهمة بمخالفات أمنية. فالخطاب السياسي لعدد من قادة اليمين الإسرائيلي يضع الوكالة في سياق أوسع بكثير: الأونروا، في نظرهم، تساعد على إبقاء قضية اللاجئين الفلسطينيين حية. من هنا يصبح تفكيكها جزءًا من محاولة إعادة تشكيل القضية الفلسطينية نفسها.

المعنى الأعمق لاستهداف الأونروا

يمكن تلخيص الصراع حول الأونروا في ثلاث مستويات:

الأول.. أمني: إسرائيل تزعم إن الوكالة تعرضت لاختراقات أو استُغلت بعض مرافقها من جانب منظمات مقاومة فلسطينية مسلحة.

الثاني.. سيادي: إسرائيل ترى أن استمرار نشاط وكالة أممية في القدس يتعارض مع تصورها للسيادة الإسرائيلية على المدينة.

الثالث.. سياسي – تاريخي: الأهم استراتيجيًا، فالأونروا تجعل قضية اللاجئين الفلسطينيين مؤسسةً ومستمرةً ومرئيةً دوليًا. وبالتالي فإن إنهاء وجودها لا يعني فقط إغلاق المدارس والعيادات. بل يمكن أن يؤدي، إذا اكتمل المسار، إلى محاولة تحويل قضية اللاجئين من قضية سياسية دولية إلى ملف إنساني وإداري. وهذه نقطة جوهرية في فهم الصراع.

القدس هي قلب المعركة

إذا كانت الأونروا تعمل في غزة والضفة والأردن ولبنان وسوريا، فلماذا التركيز الإسرائيلي على القدس؟ لأن القدس ليست مجرد موقع من مواقع عمليات الوكالة. إنها في صميم الصراع على تعريف الدولة والسيادة والهوية. إسرائيل أعلنت ضم القدس الشرقية، بينما لا يعترف المجتمع الدولي بهذا الضم بوصفه منشئًا لسيادة

إسرائيلية مشروعة على الأراضي المحتلة. ولهذا فإن استمرار وجود مؤسسة تابعة للأمم المتحدة في القدس الشرقية يحمل دلالة سياسية. إنه يذكّر، من وجهة النظر الفلسطينية والدولية، بأن القدس الشرقية جزء من الأراضي المحتلة وأن قضية المدينة لم تُحسم دوليًا.

وبالتالي يمكن قراءة استهداف الأونروا في القدس باعتباره جزءًا من استراتيجية أوسع: تقليص كل مظاهر الوجود الدولي المستقل الذي يعيد إنتاج فكرة أن القدس الشرقية ما زالت موضوعًا للنزاع الدولي.

من الشيخ جراح إلى قلنديا

لم يبدأ مسار تفكيك وجود الأونروا في القدس في ٢٥ أغسطس الجاري، فوفق بيانات الأونروا، أدى الحظر الإسرائيلي إلى إغلاق مقرها في الشيخ جراح، ومدارسها الست في القدس الشرقية، وعياداتها في مخيم شعفاط والبلدة القديمة، وأصبح مركز قلنديا آخر منشأة تشغيلية رئيسية لها في المدينة.

وبالتالي فإن اقتحام قلنديا يمكن فهمه باعتباره إغلاق الحلقة الأخيرة، وهذه نقطة شديدة الأهمية. فالهدف لم يعد مجرد تقليص نشاط الأونروا، بل بات أقرب إلى إزالة البنية المؤسسية للأونروا من القدس الشرقية. وهذا يفسر أيضًا لماذا اكتسب اقتحام المركز أهمية أكبر من مجرد حجم المبنى أو عدد المستفيدين منه.

ماذا يعني ذلك بالنسبة إلى الفلسطينيين؟

بالنسبة للفلسطينيين، للأونروا ثلاث وظائف مترابطة.

-**وظيفة خدمية:** توفير التعليم والصحة والمساعدات والتدريب.

-**وظيفة اجتماعية:** الحفاظ على شبكة مؤسسات تخدم مجتمعات اللاجئين.

-**وظيفة سياسية - رمزية:** الحفاظ على حضور قضية اللاجئين باعتبارها قضية دولية. والوظيفة الثالثة هي الأكثر حساسية.

فإذا أغلقت مؤسسات الأونروا تدريجيًا، وجرى نقل خدماتها إلى جهات أخرى، فقد تتغير طبيعة العلاقة بين اللاجئ الفلسطيني وبين المؤسسات الدولية. وفي المدى البعيد، قد تظهر محاولة لتثبيت تصور يقول إن مشكلة اللاجئين هي مشكلة فقر وخدمات، وليست قضية سياسية مرتبطة بتاريخ النزوح والحقوق الفلسطينية. وهنا تكمن إحدى أخطر الدلالات المحتملة للمسار.

بن جفير والحضور شخصيًا

حضور بن غفير ليس إجراء بروتوكوليًا، إنه جزء من الرسالة السياسية. فبن جفير لا يحاول فقط تنفيذ سياسة حكومية؛ بل يسعى إلى الظهور باعتباره السياسي الذي يترجم خطاب اليمين الراديكالي إلى أفعال ميدانية. ولهذا فإن وجوده داخل منشأة الأونروا، وتصوير العملية وإعلان أن الوكالة لن تعود إلى الموقع، يحول الحدث إلى رسالة انتخابية موجهة إلى جمهور اليمين.

وفي السياق الانتخابي الحالي، هذه الرسالة يمكن قراءتها على النحو التالي: الدولة التي تتعهد بها الأحزاب اليمينية ليست دولة تكتفي بإعلان السيادة؛ بل دولة تستخدم القوة لإظهار السيادة على الأرض. ولهذا كان شعار بن جفير بأن "السيادة ليست أقوالًا بل أفعالًا" ذا دلالة سياسية واضحة.

نتنياهو يتبنى خطوة بن جفير

هنا تكمن إحدى أهم النقاط التحليلية، نتنياهو ليس بن جفير، ولديه حسابات دولية وإقليمية تختلف عن حسابات وزير الأمن القومي اليميني المتطرف، ومع ذلك، اختار نتنياهو أن يتبنى القرار.

يمكن تفسير ذلك بثلاثة اعتبارات:

الأول.. منع بن جفير من احتكار خطاب اليمين: إذا كان بن جفير يستطيع تسجيل نقاط سياسية عبر استهداف الأونروا، فإن نتنياهو لا يريد ترك هذا الملف له وحده. وبالتالي يصبح تبني العملية وسيلة لإعادة دمج الخطاب الأكثر تشددًا داخل سياسة نتنياهو نفسه.

الثاني.. المنافسة على أصوات اليمين: الانتخابات المقبلة تجري في بيئة تنافسية للغاية، ولا يواجه نتنياهو فقط أحزاب الوسط والمعارضة؛ بل يواجه أيضًا خطر أن تفقد قاعدة اليمين أصواتًا لمصلحة أحزاب

يمينية أكثر تشددًا. وتشير تقارير حديثة إلى أن نتنياهو يخشى من تشتت أصوات اليمين بين أحزاب صغيرة جديدة، بينما أظهرت تحليلات الانتخابات وجود ضغوط داخل الليكود نفسه.

الثالث.. تحويل المعركة السياسية من سؤال "المسؤولية" إلى سؤال "السيادة": نتنياهو يواجه إرثًا سياسيًا ثقيلًا منذ ٧ أكتوبر، إضافة إلى الانتقادات المتعلقة بالحرب والائتلاف ومسائل أخرى. وفي الانتخابات، من المفيد له سياسيًا الانتقال من الدفاع إلى الهجوم. أي بدل أن يكون السؤال: ماذا فعلت الحكومة؟ يصبح: ماذا تفعل الحكومة لحماية إسرائيل وفرض سيادتها؟ وهنا تصبح الأونروا هدفًا مناسبًا للغاية للخطاب الانتخابي.

الانتخابات الإسرائيلية والتفسير الاختزالي

من الخطأ القول إن "الاقتحام حدث فقط بسبب الانتخابات"، فهذه صياغة لا تدعمها الوقائع وحدها. الحملة الإسرائيلية على الأونروا بدأت قبل الانتخابات الحالية، والتشريعات المتعلقة بها تعود إلى ٢٠٢٤م، كما أن إغلاق مرافقها في القدس سبق العملية الأخيرة. لكن الانتخابات تجعل التوقيت أكثر أهمية، فالانتخابات مقررة في ٢٧ أكتوبر، أي بعد نحو شهرين فقط من اقتحام قلنديا.

كما أن نتنياهو يدخل الانتخابات في وضع أكثر هشاشة من بعض الانتخابات السابقة؛ وتشير تقارير حديثة إلى تراجع وضع الليكود داخليًا، وانقسام داخل الحزب حول الاتجاه السياسي، في حين تظهر استطلاعات أن الائتلاف الحالي قد يظل دون الأغلبية اللازمة لتشكيل حكومة من ٦١ مقعدًا. إذن الانتخابات ليست أصل السياسة تجاه الأونروا، لكنها قد تكون عاملًا في توقيت التصعيد وشكله ورسائله السياسية. وهذا استنتاج أكثر دقة من اختزال الحدث في "دعاية انتخابية".

الأونروا "عدو سياسي" مناسب للانتخابات

تملك الأونروا خصائص تجعلها هدفًا انتخابيًا شديد الفاعلية لليمين الإسرائيلي، فهي مؤسسة أممية، ومرتبطة بالفلسطينيين، ومرتبطة باللاجئين، وتعمل في القدس الشرقية، ومرتبطة تاريخيًا بقرار أممي، ويمكن تقديمها للجمهور الإسرائيلي ضمن خطاب أمني.

ولهذا يستطيع السياسي اليميني أن يجمع في خطاب واحد بين الأمن، والسيادة، والقدس، ومكافحة الإرهاب، ومواجهة الأمم المتحدة، وقضية اللاجئين. وهذا مزيج انتخابي شديد القوة. ومن هنا فإن الأونروا ليست فقط مؤسسة يستهدفها اليمين؛ بل أصبحت رمزًا سياسيًا يمكن استخدامه لتجميع عدة ملفات في قضية واحدة.

المواجهة تتسع لتشمل منظمات الأمم المتحدة

اللافت أن المسألة لا تتوقف عند الأونروا، ففي الخطاب الإسرائيلي المتشدد خلال السنوات الأخيرة، تصاعدت المواجهة مع مؤسسات الأمم المتحدة عمومًا، ولا سيما عندما يتعلق الأمر بالقضية الفلسطينية. ويكمن الخلاف في سؤال جوهري: هل تستطيع إسرائيل أن تتعامل مع مؤسسات الأمم المتحدة داخل الأراضي المحتلة كما تتعامل مع مؤسسات أجنبية عادية داخل أراضيها؟ إسرائيل تميل في الخطاب السيادي إلى تقديم القدس باعتبارها تحت سيادتها.

أما الأمم المتحدة فتتعامل مع القدس الشرقية باعتبارها أرضًا محتلة، وتؤكد أن منشآتها تتمتع بحماية وحصانة وفق القانون الدولي. ولهذا أدان مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص عملية الاستيلاء على مركز قلنديا باعتبارها دخولًا غير مصرح به واستيلاءً غير قانوني على منشأة تابعة للأمم المتحدة، مؤكدًا عدم قابلية منشآت الأمم المتحدة للمساس. إذن، القضية ليست فقط: إسرائيل ضد الأونروا، بل يمكن أن تتحول إلى: إسرائيل ضد حدود عمل منظومة الأمم المتحدة في الأراضي الفلسطينية والقدس. وهذا فرق استراتيجي مهم.

البعد القانوني الدولي

مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص أشار صراحة إلى أن مركز قلنديا منشأة تابعة للأمم المتحدة تتمتع بالحصانة، وربط ذلك بالتزامات إسرائيل بموجب القانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية امتيازات وحصانات الأمم المتحدة. وهنا تظهر مفارقة استراتيجية. إسرائيل تستطيع، سياسيًا، إعلان أن الأونروا "لا مكان لها"

في القدس، لكن ذلك لا يعني أن المسألة القانونية قد انتهت. فحتى لو استطاعت إسرائيل السيطرة المادية على المنشأة، فإن ذلك لا يحسم النزاع حول الوضع القانوني للأرض والمنشأة. وبالتالي فإن الاستيلاء المادي على الموقع قد يؤدي إلى نتيجة عكسية: زيادة أهمية القضية دوليًا بدل إنهائها.

المفارقة الإسرائيلية

ثمة مفارقة في السياسة الحالية، فإسرائيل تريد تقليص الدور السياسي للأونروا. لكن كلما اتخذت إجراءات أكثر حدة ضدها، زادت الأونروا حضورًا في الخطاب الدولي بوصفها جزءًا من الصراع بين إسرائيل والأمم المتحدة. وهكذا يمكن أن تنتقل الأونروا من مؤسسة إغاثية إلى رمز للمواجهة بين إسرائيل والمنظومة الدولية حول القضية الفلسطينية. وهذه عملية سياسية لها نتائج غير مقصودة.

دلالات تحويل الموقع إلى مجمع إسرائيلي

أعلنت وزارة الخارجية الإسرائيلية أن بلدية القدس بدأت العمل على تحويل الموقع إلى مجمع تعليمي ومجتمعي جديد، مع الحديث عن مدارس ومسجد ومرافق رياضية وصحية لخدمة سكان كفر عقب. من منظور إسرائيلي، يمكن تقديم ذلك باعتباره استبدال مؤسسة دولية بخدمات بلدية إسرائيلية، لكن من منظور آخر، يمكن فهمه باعتباره استبدال الوجود المؤسسي الأممي بوجود مؤسسي إسرائيلي. وهذا فارق سياسي كبير. فالسؤال لا يتعلق فقط بمن يقدم الخدمة، بل: من يملك السلطة الرمزية والمؤسسية على المجال؟

إذا كانت الأونروا موجودة، فإن هناك مؤسسة دولية تعمل داخل مجتمع فلسطيني لاجئ. أما إذا حلت محلها مؤسسات بلدية إسرائيلية، فإن العلاقة تنتقل تدريجيًا من: لاجئ فلسطيني- مؤسسة أممية إلى: مقيم فلسطيني - سلطة بلدية إسرائيلية. وهذا قد يكون أحد الأبعاد الأعمق للمسار.

بين معركة "الخدمة" ومعركة "الهوية"

يمكن النظر إلى الصراع حول الأونروا من خلال مفهومين:

الأول.. استبدال الخدمة: أي أن تقوم إسرائيل أو السلطة الفلسطينية أو جهات دولية أخرى بتقديم الخدمات التي كانت تقدمها الأونروا.

الثاني.. استبدال الإطار: وهو أعمق، فليس المقصود فقط استبدال المدرسة أو العيادة، بل استبدال الإطار الذي يُعرَّف الفلسطيني داخله. في نموذج الأونروا، يوجد: لاجئ فلسطيني، ووكالة أممية، قضية لاجئين؛ في النموذج البديل قد يصبح: مقيم فلسطيني، وخدمات محلية، وإدارة مدنية. وهذا التحول، إن حدث بصورة واسعة، يمكن أن تكون له آثار سياسية طويلة المدى.

إسرائيل وأونروا بعد الحرب

يمكن تصور ثلاثة مستويات للسياسة الإسرائيلية:

الأول.. الإضعاف: تقليل التمويل، وإغلاق منشآت، ومنع الحركة، وتقييد النشاط.

الثاني.. الإخراج من القدس: هذا المسار يبدو أكثر تقدمًا الآن، مع إغلاق المنشآت تباعًا وصولًا إلى مركز قلنديا.

الثالث.. إعادة تعريف البديل: وهنا السؤال الأصعب: من سيحل محل الأونروا؟ إسرائيل لا تستطيع ببساطة إلغاء الاحتياجات الإنسانية للاجئين، فاللاجئون سيبقون بحاجة إلى التعليم والصحة والإغاثة. ولهذا فإن المعركة القادمة قد لا تكون فقط: هل ستبقى الأونروا؟ بل: من سيقدم الخدمات التي كانت الأونروا تقدمها، وتحت أي مرجعية سياسية وقانونية؟

السيناريوهات المستقبلية

السيناريو الأول.. الاستمرار في تفكيك الأونروا: هذا هو السيناريو الأكثر احتمالًا على المدى القريب، وقد يشمل استمرار إغلاق منشآت الوكالة، ومنع وصول الموظفين، ونقل بعض الخدمات إلى مؤسسات إسرائيلية، وزيادة الضغط على الدول المانحة، وتكثيف الخطاب الذي يربط الأونروا بالإرهاب، وتوسيع القيود على عملياتها في الضفة الغربية وغزة. في هذا السيناريو تصبح عملية قلنديا نموذجًا قابلًا للتكرار.

السيناريو الثاني.. تصعيد دولي يعيد إنتاج الأزمة: قد تؤدي عملية الاستيلاء على منشأة أممية إلى تحرك دبلوماسي دولي أكبر. وفي هذه الحالة يمكن أن تتحول القضية إلى نزاع قانوني وسياسي حول حصانة منشآت الأمم المتحدة، ووضع القدس الشرقية، والتزامات القوة القائمة بالاحتلال، وحق اللاجئين في الخدمات الإنسانية، والعلاقة بين إسرائيل والمنظمات الأممية. وفي هذه الحالة قد تجد إسرائيل نفسها أمام أزمة ليست مع الأونروا فقط، بل مع الأمم المتحدة وعدد من الدول.

السيناريو الثالث.. التسوية الوظيفية: قد تظهر صيغة وسطية بعد الانتخابات. لا تعود الأونروا إلى العمل بصورتها السابقة في القدس، لكن يجري السماح ببعض الخدمات الإنسانية عبر ترتيبات دولية أخرى. هذا السيناريو يمكن أن يناسب بعض الأطراف؛ لأنه يرضي إسرائيل جزئيًا، ويمنع الانهيار الإنساني، ويقلل الصدام المباشر مع الأمم المتحدة. لكن ثمنه السياسي قد يكون مرتفعًا بالنسبة للفلسطينيين إذا أدى إلى إفراغ الأونروا من وظيفتها السياسية وتحويلها إلى مجرد مرحلة انتقالية.

السيناريو الرابع.. توسيع المواجهة بعد الانتخابات: إذا حافظ نتنياهو واليمين على السلطة بعد انتخابات أكتوبر، فقد يصبح ملف الأونروا أكثر حدة، فنجاح الحكومة في تحقيق مكاسب انتخابية عبر خطاب "السيادة" و"مواجهة الأمم المتحدة" قد يشجعها على استكمال السياسة. وقد نرى عندها: قلنديا، وبقية منشآت القدس، والضفة الغربية، وترتيبات بديلة للأونروا. أما إذا تغيرت الحكومة، فقد تتغير الأدوات دون أن تختفي المشكلة، وهذه نقطة مهمة. فالتغير الحكومي في إسرائيل لا يعني بالضرورة عودة الأونروا إلى وضعها السابق.

ماذا لو خسر نتنياهو وائتلافه؟

هذا هو السؤال الاستشرافي الأهم. من الخطأ افتراض أن رحيل نتنياهو سيؤدي تلقائيًا إلى تراجع السياسة تجاه الأونروا، فالمشكلة أصبحت أوسع من شخص رئيس الحكومة. هناك تشريعات أقرها الكنيست، ورأي عام إسرائيلي معادٍ للأونروا بدرجات مختلفة، وتيار يميني قوي متشدد، وخطاب أمني مرتبط بحماس، وتصور متزايد داخل اليمين بأن الأمم المتحدة منحازة ضد إسرائيل. وبالتالي قد تتغير درجة التصعيد دون أن يتغير الاتجاه العام.

ماذا لو فاز نتنياهو واضطر إلى ائتلاف أكثر يمينية؟

هذا السيناريو قد يكون أكثر أهمية. إذا احتاج نتنياهو بعد الانتخابات إلى أحزاب يمينية أكثر تشددًا لتأمين أغلبية ٦١ مقعدًا، فإن الأونروا يمكن أن تصبح واحدة من الملفات التي تُستخدم في مفاوضات تشكيل الحكومة. وقد يطالب اليمين المتشدد بمزيد من إغلاق المؤسسات الأممية، وتعزيز السيادة الإسرائيلية في القدس، وتوسيع الاستيطان، وفرض ترتيبات جديدة على الضفة الغربية، وتقليص حضور المؤسسات الدولية. وبالتالي قد يصبح ملف الأونروا ورقة ائتلافية بعد الانتخابات.

بن جفير والانتخابات .. المنافسة داخل اليمين

يجب النظر إلى بن جفير باعتباره جزءًا من المنافسة داخل معسكر اليمين وليس فقط وزيرًا في حكومة نتنياهو. بن جفير يحتاج إلى إثبات أن حزبه يمثل "اليمين الحقيقي". أما نتنياهو فيحتاج إلى منع خسارة الناخبين لصالح الأحزاب اليمينية الأكثر تشددًا. ومن هنا يمكن أن ينتج نوع من التصعيد التنافسي داخل اليمين. كلما تحرك بن جفير خطوة إلى اليمين، يجد نتنياهو نفسه أمام خيارين: انتقاده والمخاطرة بفقدان أصوات اليمين، أو تبني جزء من خطابه. وفي حالة الأونروا اختار نتنياهو الخيار الثاني. وهذا يفسر لماذا لا ينبغي فصل تصريحات بن جفير عن تصريحات نتنياهو.

قلنديا رسالة انتخابية إلى الداخل الإسرائيلي

الرسالة ليست فقط للفلسطينيين أو المجتمع الدولي، إنها أيضًا للناخب الإسرائيلي. ويمكن تفكيك الرسالة إلى أربع رسائل تغلفها جمل سياسية، هي أن الحكومة لا تسمح للأمم المتحدة بفرض ما تعتبره إسرائيل قيودًا على سيادتها، والحكومة مستعدة لاستخدام القوة ضد مؤسسات دولية إذا رأت أنها تخدم المصالح الفلسطينية،

والحكومة تعتبر القدس ملفًا غير قابل للتفاوض، والحكومة لا تزال قادرة على تنفيذ أجندة اليمين رغم الضغوط الدولية. هذه الرسائل كلها قابلة للتحويل إلى مكاسب انتخابية.

"الأمم المتحدة" باتت تمثل هدفًا انتخابيًا"

هناك جانب آخر شديد الأهمية. في قطاعات واسعة من السياسة الإسرائيلية، أصبحت الأمم المتحدة مرتبطة في الخطاب السياسي بثلاثة ملفات هي الانتقاد الدولي لإسرائيل، والقضية الفلسطينية، والمحكمة والهيئات الدولية. وبالتالي فإن مواجهة الأمم المتحدة يمكن تقديمها للجمهور بوصفها مواجهة مع "النظام الدولي الذي يحاول تقييد إسرائيل"، وهذا خطاب انتخابي فعال في بيئة أمنية متشددة. لذلك لا ينبغي النظر إلى مهاجمة الأونروا بمعزل عن الصراع الإسرائيلي الأوسع مع مؤسسات الأمم المتحدة.

من الأونروا إلى منظومة الأمم المتحدة

إذا استمر المسار، فإن الخطر الاستراتيجي يكمن في تطبيع فكرة أن إسرائيل تستطيع التعامل مع منشآت الأمم المتحدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة كما تتعامل مع مؤسسات داخلية. وهذا يمكن أن يؤدي إلى سابقة خطيرة مفادها أنه إذا أمكن الاستيلاء على منشأة أممية بحجة السيادة أو الأمن، فما الذي يمنع تكرار النموذج؟. من هنا فإن قضية قلنديا قد تصبح اختبارًا أوسع لمستقبل الوجود الأممي في الأراضي الفلسطينية.

البعد الفلسطيني ـ ماذا بعد الأونروا؟

الفلسطينيون أمام مشكلة استراتيجية حقيقية، فالاعتماد على الأونروا وحدها لم يعد كافيًا، في ظل السياسة الإسرائيلية الحالية. لكن اختفاء الأونروا أيضًا يحمل مخاطر. لذلك يحتاج الجانب الفلسطيني إلى الانتقال من الدفاع عن المؤسسة فقط إلى الدفاع عن وظائفها ومرجعيتها وحقوق المستفيدين منها.

أي أن السؤال يجب ألا يكون: كيف نحافظ على مبنى الأونروا؟ بل: كيف نحافظ على الإطار الدولي الذي يضمن استمرار مسؤولية المجتمع الدولي عن اللاجئين الفلسطينيين؟ وهذا فرق جوهري.

الاستشراف حتى نهاية ٢٠٢٦م

يمكن تحديد أربعة مؤشرات ينبغي مراقبتها خلال الأشهر المقبلة:

الأول.. هل تتكرر عمليات الاستيلاء؟: إذا تكررت في الضفة أو القدس، فهذا يعني أن قلنديا لم تكن حادثة منفردة.

الثاني.. هل تظهر بدائل مؤسسية إسرائيلية؟: كلما زادت المشاريع البلدية أو الحكومية في المواقع التي كانت تشغلها الأونروا، كان ذلك دليلًا على الانتقال من سياسة الإغلاق إلى سياسة الاستبدال.

الثالث.. هل يتحول ملف الأونروا إلى قضية انتخابية مركزية؟: إذا بدأت الأحزاب الإسرائيلية بإدراج إلغاء الأونروا أو "استعادة السيادة على القدس" في برامجها الانتخابية، فإن الملف سيكون قد انتقل من السياسة الحكومية إلى المنافسة الحزبية.

الرابع.. ماذا يحدث بعد ٢٧ أكتوبر؟: الانتخابات هي الاختبار. فإذا استمر نتنياهو أو تشكلت حكومة يمينية جديدة، فمن المرجح أن يستمر الضغط. أما إذا تشكلت حكومة أكثر وسطية، فقد يتراجع الأسلوب التصادمي، لكن ليس بالضرورة أن تعود الأونروا إلى وضعها السابق.

مسارات محتملة للانتخابات وعلاقتها بالأونروا

الأول.. استمرار حكومة نتنياهو: سيكون الاتجاه الأكثر ترجيحًا هو استكمال إخراج الأونروا من القدس، وقد يتحول مركز قلنديا إلى سابقة.

الثاني.. حكومة يمينية أكثر تشددًا: قد يكون هذا السيناريو أكثر صعوبة بالنسبة للأونروا. فبن جفير وسموتريتش وغيرهما قد يدفعون نحو تسريع تفكيك المؤسسات الدولية المرتبطة بالقضية الفلسطينية.

الثالث.. حكومة بديلة: قد تسعى الحكومة الجديدة إلى تخفيف المواجهة الدولية. لكنها ستجد نفسها أمام حقيقة أن البنية القانونية والسياسية التي قيدت الأونروا أُنشئت بالفعل. وبالتالي قد يكون من الأسهل سياسيًا تعديل التطبيق من إلغاء السياسة بالكامل.

النتيجة الاستراتيجية

يمكن تلخيص ما يحدث في قلنديا في معادلة واحدة: الصراع على الأونروا هو صراع على من يملك تعريف قضية اللاجئين الفلسطينيين. إذا بقيت الأونروا فإن اللاجئين يظلون جزءًا من ملف دولي مستقل. إذا أُزيلت الأونروا فقد يصبح من الأسهل إعادة تعريف القضية باعتبارها مسألة خدمات اجتماعية وسكانية.

وإذا استُبدلت مؤسسات الأونروا بمؤسسات إسرائيلية فإن إسرائيل لا تكتفي بإزالة مؤسسة دولية، بل تحاول إعادة بناء العلاقة المؤسسية بين الدولة والمجتمع الفلسطيني على أساس مختلف. وهنا تحديدًا تكمن الأهمية الاستراتيجية لقلنديا.

الاستنتاج النهائي

إن اقتحام مركز الأونروا في قلنديا لا ينبغي قراءته باعتباره حادثًا أمنيًا منفصلًا، ولا باعتباره مجرد تنفيذ لقانون إسرائيلي ضد الوكالة. إنه يمثل، في ضوء تسلسل الأحداث، مرحلة متقدمة من مشروع لتقليص ثم إزالة الحضور المؤسسي للأونروا من القدس الشرقية.

وتؤكد المعطيات أن المركز كان آخر منشأة تشغيلية رئيسية للأونروا في القدس، وأن الوكالة تعرضت قبل الاقتحام لضغوط وعمليات مداهمة متكررة، بينما جاءت العملية الأخيرة بمشاركة وزير الأمن القومي إيتمار بن جفير وتبني رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو لها. لكن الدلالة السياسية تتجاوز الوكالة.

فالمواجهة تتصل بثلاثة صراعات متزامنة: الصراع على القدس، والصراع على قضية اللاجئين، والصراع على حدود الوجود الأممي في الأراضي الفلسطينية. أما التوقيت الانتخابي فيضيف طبقة رابعة.

فالانتخابات الإسرائيلية في ٢٧ أكتوبر تقترب، ونتنياهو يواجه منافسة صعبة وضغوطًا داخل الليكود ومعسكر اليمين، بينما يحاول بن جفير الحفاظ على موقعه داخل اليمين الأكثر تشددًا. ولهذا فإن تبني نتنياهو لخطوة بن جفير يمكن قراءته بوصفه جزءًا من المنافسة على تعريف من يمثل اليمين الإسرائيلي القادر على فرض السيادة ومواجهة المؤسسات الدولية.

غير أن الاستنتاج الأهم هو أن الانتخابات، رغم أهميتها في تفسير التوقيت، ليست السبب الوحيد وراء السياسة الإسرائيلية تجاه الأونروا. فالعملية الحالية هي نتيجة لمسار بدأ قبل الانتخابات، وتحديدًا مع التشريعات الإسرائيلية ضد الأونروا في ٢٠٢٤م وما تلاها من إغلاق منشآتها في القدس. لذلك فإن الانتخابات لا تفسر وجود السياسة بقدر ما تساعد في تفسير درجة التصعيد وتوقيته ورسائله.

الخاتمة

يمكن صياغة الموقف في عدة خلاصات، منها قلنديا ليست منشأة عادية؛ إنها آخر موطئ قدم تشغيلي رئيسي للأونروا في القدس الشرقية، واقتحامها يمثل انتقالًا من سياسة تقييد الأونروا إلى سياسة الاستيلاء المادي على منشآتها، ومشاركة بن جفير تعكس رغبة اليمين المتشدد في تحويل القضية إلى إنجاز سياسي وانتخابي، تبني نتنياهو للعملية يمنحها صفة سياسة حكومية لا مبادرة فردية لوزير متطرف، والأونروا مهمة للفلسطينيين ليس فقط لأنها تقدم الخدمات، بل لأنها تحافظ على الإطار الدولي لقضية اللاجئين، والمواجهة مع الأونروا هي جزء من مواجهة أوسع بين الحكومة الإسرائيلية وبعض مؤسسات الأمم المتحدة حول القدس والأراضي الفلسطينية، واقتراب انتخابات أكتوبر يجعل ملف الأونروا مرشحًا للتحول إلى ورقة انتخابية داخل اليمين الإسرائيلي، لكن مسار تفكيك الوكالة أعمق وأقدم من الحملة الانتخابية الحالية.

وإذا كان الهدف الإسرائيلي من سياسة الأونروا هو فقط منع نشاط تعتبره إسرائيل خطرًا أمنيًا، فإن البديل الطبيعي سيكون إخضاع النشاط لرقابة أمنية أو قانونية. أما إذا كان الهدف الأبعد هو إعادة تعريف قضية اللاجئين وإزالة حضورها المؤسسي من القدس، فإن ما يحدث في قلنديا يصبح منطقيًا ضمن مسار مختلف تمامًا. وعندها يصبح السؤال الحقيقي في السنوات المقبلة: هل تستطيع إسرائيل إنهاء وجود الأونروا ماديًا من القدس والضفة وغزة دون أن تنجح في إنهاء القضية السياسية التي تمثلها؟

وهنا تكمن المفارقة الكبرى. قد تستطيع إسرائيل إغلاق مدرسة، وقد تستطيع إخلاء مركز تدريب، وقد تستطيع الاستيلاء على مبنى، لكنها لا تستطيع بهذه الوسائل وحدها إزالة حقيقة أن ملايين الفلسطينيين ما زالوا يعرفون أنفسهم، وتعرفهم المنظومة الدولية، ضمن قضية لاجئين نشأت من أحداث تاريخية لم تُحل

سياسيًا. ومن ثم، فإن معركة الأونروا قد تكون في جوهرها معركة على ما بعد الأونروا: من سيتولى الخدمات؟ من سيمثل اللاجئين؟ من سيحدد وضعهم؟ من سيحمل ملفهم دوليًا؟ وهل ستبقى قضية اللاجئين قضية سياسية ذات مرجعية دولية، أم تتحول تدريجيًا إلى ملف إنساني وإداري بلا إطار سياسي مستقل؟ إن الإجابة عن هذه الأسئلة ستكون، على الأرجح، أكثر أهمية من مصير مبنى قلنديا نفسه.